

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 397 @ وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ وَاللَّتِي قَبْلَهَا أَنْ
الْأَجْرَ وَالْمُسْتَأْجِرَ يَكُونَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ : - (1) أَنْ
يَكُونِ الْأَجْرُ مُتَعَدِّدًا وَالْمُسْتَأْجِرُ وَاحِدًا . (2) أَنْ يَكُونِ
الْأَجْرُ مُتَعَدِّدًا وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّدًا . (3) أَنْ يَكُونِ الْأَجْرُ
وَاحِدًا وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّدًا . وَفِي هَذِهِ الْأَصْرُبِ كُلِّهَا
الْإِجَارَةُ صَحِيحَةٌ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ وَاحِدًا (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ -
179) . (6) كُلُّ مَنْ الْمُسْتَأْجِرِينَ لَا يُطَالِبُ بِحِصَّةِ الْآخِرِ مِنْ
الْأُجْرَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ كَفَيْلًا لِلْآخِرِ ، وَلَا يَكُونُ الْمُسْتَأْجِرُ
بِمُجَرَّدِ مُشَارَكَةِ غَيْرِهِ فِي اسْتِئْجَارِ الْمَالِ مُطَالِبًا بِحِصَّةِ
شَرِيكِهِ فِي الِاسْتِئْجَارِ مِنْ الْأُجْرَةِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ
يَأْخُذَ الْآخِرَ بِغَيْرِ سَبَبٍ مَشْرُوعٍ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 79) ، مَثَلًا :
لَوْ أَجَرَ إِنْسَانٌ دَارَهُ مِنْ اثْنَيْنِ مُنَاصَفَةً بِمَائَتَتَيْ قَرَشٍ
شَهْرِيًّا فَلَا إِجَارَةَ صَحِيحَةً وَيَسْتَوِي فِي الْآخِرِ مِنْ أَحَدِ
الْمُسْتَأْجِرِينَ مِائَةٌ وَمِنْ الْآخِرِ مِائَةٌ أُخْرَى وَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يُطَالِبَ أَحَدَهُمَا بِحِصَّةِ الْآخِرِ مَا لَمْ يَكُنْ كَفَيْلَهُ وَالْكَفَالَةُ
تَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَوَّلُهُمَا : أَنْ يَكُونِ أَحَدُهُمَا كَفَيْلًا لِلْآخِرِ
وَلَا يَكُونُ الثَّانِي كَفَيْلًا لِلْأَوَّلِ فَيُطَالِبُ الْأَجْرَ الْكَفِيلَ بِنِصْفِ
الْأُجْرَةِ أَصَالَةً وَبِالنِّصْفِ الْآخِرَ كَفَالَةً وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ
مُطَالَبَةُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ بِالْمَجْمُوعِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ تَيْنِ 643 وَ
644) . الثَّانِي : أَنْ يَكُونِ كُلُّ مِنْهُمَا كَفَيْلًا لِلْآخِرِ فَيُطَالِبُ كُلُّ
مِنْهُمَا بِمَجْمُوعِ الدَّيْنِ أَيْ الْبَدَلِ النَّصْفُ بِالْأَصَالَةِ وَالنِّصْفُ
الْآخِرُ بِالْكَفَالَةِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 646) . وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ
الْفِقْهَةِ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْكَافِلِ وَعَدَمِهِ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ : - (1) إِلَّا يَكُونُ أَحَدُ الْمُسْتَأْجِرِينَ
كَفَيْلًا لِلْآخِرِ . (2) أَنْ يَكُونِ أَحَدُ الْمُسْتَأْجِرِينَ كَفَيْلًا لِلثَّانِي
. (3) أَنْ يَكُونِ كُلُّ مِنْهُمَا كَفَيْلًا لِلْآخِرِ . وَقَدْ تَبَيَّنَتْ
أَحْكَامُ هَذِهِ الْأَصْرُبِ كُلِّهَا فِيمَا تَقَدَّمَ . وَيُفْهَمُ مِنْ فِقْهَةِ

الْمَجْلَسَ هَذِهِ أَنْ الْكَفَالَةَ هَذِهِ جَائِزَةٌ فِي بَدَلِ الْإِجَارَةِ
 سِوَاهُ أَكَانَ بَدَلُ الْإِجَارَةِ حَالًا ، أَوْ غَيْرَ حَالٍ ، بَلْ إِنَّمَا
 يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْمَدْفُوعَةِ (انْظُرْ الْمَادَّةَ -
 631) (أَنْقِرْ وَيُ فِي الْكَفَالَةِ مَعَ زِيَادَةٍ) وَيُسْتَفَادُ مِنْ
 الْفِقْرَةِ الْأَخِيرَةِ هَذِهِ مِنَ الْمَجْلَسِ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ الْآتِيَةُ
 وَهِيَ : أَنْ الْمَدِينَيْنِ بَدَيْنِ مُشْتَرِكٍ إِنَّمَا يُجْبَرُ كُلُّهُ مِنْهُمَا
 عَلَى أَدَاءِ حِصَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 أَحَدُهُمَا كَفِيًّا لِلْآخَرِ وَيَنْدَرَجُ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ثَمَنُ
 الْمَبِيعِ وَالْقَرْضُ وَالْحَوَالَةُ وَالْكَفَالَةُ وَالْغَصْبُ وَالْإِتْلَافُ
 وَالْقَنْدُلُ . ثَمَنُ الْمَبِيعِ : إِذَا اشْتَرَى رَجُلَانِ شَيْئًا فَعَلَى كُلِّ
 مِنْهُمَا أَدَاءُ حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ الْمُسَمَّى وَإِذَا لَمْ يَكُنْ
 أَحَدُهُمَا كَفِيًّا لِلْآخَرِ ؛ فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ حِصَّةُ غَيْرِهِ . الْقَرْضُ :
 إِذَا اقْتَرَضَ جَمَاعَةٌ مِنْ إِنْسَانٍ وَاحِدٍ مَا لَا عَلَى أَنْ تَكُونَ حِصَّةُ
 أَحَدِهِمْ مِنَ الْقَرْضِ كَذَا مَعَ رِضَا الْمُقْرِضِ وَتَسْلِيمِ الْحِصَّةِ
 صَاحِبِهَا ؛ فَلَيْسَ لِلْمُقْرِضِ أَنْ يَطْلُبَهُ بِشَيْءٍ غَيْرِ حِصَّتِهِ مَا
 لَمْ يَكُنْ كَفِيًّا (الْبَزْازِيَّةُ